

ترحيب والعين على حزيران

بعد طي صفحة «الاتفاق» صبت غالبية ردود الفعل في خانة الترتيب لها سيؤول إليه الاتفاق النهائي المتوقع نهاية حزيران



أنشطة تخصيب اليورانيوم ولن يتم إغلاقه، موضحاً أن «المفاعل سيحتوي على أكثر من ألف جهاز طرد مركزي، من دون استخدام المواد النووية»، كما أشار إلى أنه «سيتحول إلى منشأة نووية متطورة من خلال التعاون الدولي» (الأخبار، رويترز، أ ف ب، الأناضول)

عبر الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز، للرئيس الأميركي، باراك أوباما، عن الأمل في التوصل إلى اتفاق «نهائي ملزم» مع إيران يؤدي إلى «تعزيز أمن واستقرار المنطقة»، في وقت أكد فيه البيت الأبيض أن الولايات المتحدة لن توقع اتفاقاً بشأن برنامج إيران النووي، يمثل تهديداً لإسرائيل.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض إريك شولتز، للصحافيين على متن طائرة الرئاسة الأميركية، إن الرئيس باراك أوباما يواصل الاتصالات مع مشرعين أميركيين بشأن الاتفاق المبدئي.

على خط متصل، أفادت وكالة الأنباء السعودية، بأن أوباما أجرى اتصالاً هاتفياً بالملك يؤكد فيه التوصل مع إيران إلى اتفاق إطار بشأن ملفها النووي، «مبدئياً حرص بلاده على السلام والاستقرار في المنطقة». وأضافت أن الملك عبر «عن أمله في أن يتم الوصول إلى اتفاق نهائي ملزم يؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم» وكان أوباما قد أعلن في كلمته، مساء أول من أمس، أنه دعا «قادة دول الخليج الست الأعضاء في مجلس التعاون... من أجل بحث سبل تعزيز التعاون الأمني وحل مختلف النزاعات التي تسبب معاناة شديدة وعدم استقرار في الشرق الأوسط».

من جهتها، أعلنت سلطنة عمان أنها «تابعته باهتمام بالغ النتائج الإيجابية التي أدت» إلى الاتفاق، مؤكدة أنها «تشارك جميع الدول والشعوب الفرحة الغامرة بهذا الاتفاق التاريخي». وأكد

بيان لوزارة الخارجية أن الاتفاق «يشكل مرحلة أساسية ومهمة على درب اتفاق نهائي في 30 حزيران من شأنه أيضاً أن يفتح مرحلة جديدة نحو مزيد من الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً». وختتمت معبرة عن «تقديرها الكبير للدول الكبرى وإيران على الإنجاز التاريخي والتفاهم والمسؤولية التي تحلوها بها».

كذلك، أشادت البحرين بالاتفاق وأعربت عن أملها في أن تشهد الفترة المقبلة «تغيراً نوعياً في السياسة الإيرانية باتجاه عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي»، بحسب وكالة الأنباء الرسمية. وفيما يبدو الموقف السعودي الأكثر أهمية في منطقة الخليج، إلا أنه يخفي الكثير من القلق. فالיום ترخب، بتحفظ كبير، بعدما كان ملكها الراحل، عبدالله، قد دعا واشنطن ذات يوم إلى «قطع رأس الأفعى» بمهاجمة البرنامج النووي الإيراني.

عربياً أيضاً، رحبت كل من دمشق وبغداد بالاتفاق، وقد اعتبرت وزارة الخارجية السورية أن «هذا الاتفاق الإطاري وما سيليه من خطوات ايجابية سيكون مساهمة أخرى من قبل (إيران) على طريق تعزيز قيم الأمن والسلام الدوليين وفي تخفيف حدة التوتر في المنطقة والعالم».

إقليمياً، أشار وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، إلى أن «اتفاق لوزان» ليس بمستوى «إعلان طهران (2010) الذي جرى التوصل إليه بوساطة تركية - برازيلية، ورفضته الدول الغربية في حينه بذريعة عدم إزالته كافة المخاوف. وأعرب الوزير التركي عن أمله في أن يصل الاتفاق النهائي، الذي يُنتظر توقيعه قبل نهاية حزيران المقبل، إلى مستوى «إعلان طهران 2010».

بدوره، قال وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس، إن مسألة رفع العقوبات عن إيران «لم تجر تسويتها تماماً بعد»، موضحاً أن «الإيرانيين يريدون رفع كل العقوبات دفعة واحدة... لكننا نقول لهم

يجب رفع العقوبات بالتدريج ووفق تطبيقك للالتزاماتكم، وإذا أخلتكم بها فمن الواضح أننا سنعود إلى الوضع السابق». أما وزير الخارجية الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، فرأى أن «من المبكر جداً الاحتفال» بالاتفاق. وأضاف أن «كل مفاوض... يعلم أنه ليس هناك أي ضمانات لنجاح المفاوضات»، فيما أشاد وزير الحكومة البريطاني، دافيد كاميرون، «باتفاق صلب يقطع كافة الطرق أمام حيازة القنبلة النووية». من جهة أخرى، وصف وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، فرص نجاح المفاوضات الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني بأنها جيدة جداً. وقال: «تبعث النتيجة على الأمل،

لكن الاتفاق بحد ذاته يمثل إطاراً سياسياً يحدد الحلول الأساسية للقضايا الأكثر حساسية». وأوضح أن الحديث هو عن قضية تخصيب اليورانيوم والأبحاث العلمية والتصميمات والتجارب في مجال الطاقة النووية والمسائل المتعلقة بضمن شفافية تطبيق الاتفاق وتمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الإشراف الشامل على هذه العملية. وأعاد إلى الأذهان أن الاتفاق ينص على رفع كافة العقوبات عن طهران في مقابل إقدامها على الخطوات الضرورية لتسوية القضايا المذكورة. وأضاف: «إنها العناصر الرئيسية التي يجب ترجمتها إلى خطوات عملية. وسيركز الخبراء على ذلك في جهودهم، إذ عليهم تقديم وثيقة شاملة ومفصلة للغاية، توضح ما يجب أن تقوم به إيران، وكيفية رفع العقوبات عنها قبل 30 حزيران القادم».

وأعلن نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريباكوف، أن شركة «روس أتوم» مستعدة لتوريد الوقود النووي إلى إيران وسحب الوقود المستنفد من كافة المفاعيل الإيرانية التي شاركت روسيا في تشييدها.

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)

برلين: من المبكر جداً الاحتفال... ليس هناك أي ضمانات للنجاح

أكدت واشنطن أنها لن توقع اتفاقاً يملك تهديداً لإسرائيل (أ ف ب)



موجبات اتفاق، الحل النهائي

طهران - حسن حيدر

قراءات عديدة سيشهدها الإعلان السياسي النووي، فخلال السنوات الماضية، كانت هناك معايير واضحة للحكم على التفاوض ونتائجه. هذا الموضوع يفتح الباب أمام وضع لائحة من المعايير، يتم من خلالها تقييم أي اتفاق نووي من وجهة نظر إيرانية. وبحسب المتخصصين في الشأن النووي الإيراني، فإن هذه المعايير ستكون الحكم في تقييم أي اتفاق نووي محتمل.

أولاً، المبنى الذي وضعت على أساسه سطور الإعلان أو الاتفاق النووي، في حال التوصل إلى حل نهائي، ما يعني العودة إلى القانون الذي سيكون الحكم والمرجع لأي تفسير في الاتفاقية. وفي هذا الإطار، من المفترض أن تكون معاهدة الحد من الانتشار النووي هي المبنى القانوني لتأمين الحق الإيراني ومرجعاً أساسياً لضمان هذه الحقوق، عبر ما تنص عليه هذه المعاهدة الموقعة من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ثانياً، التعادل بين ما ستقدمه إيران على طاولة البحث وما ستحصل عليه، وهل قدمت ما هو على مستوى الأمور التي ستحصل عليها؟ هل لأمس التفاوض الخطوط الحمراء لدى الطرفين؟ هذا الأمر يعني أن تقييم الاتفاق إيرانياً سيكون عبر التوازن بين ما قدم وما تم الحصول عليه. ثالثاً، الضمانات التي ستطرح وعدم الإخلال بها وآلية تنفيذها، وخصوصاً من الجانب الغربي والأميركي، ستكون مسألة بالغة الأهمية، يضاف إليها من سيحاسب الطرف الآخر في حال عدم

رفيعة قد أشارت لصحيفة «هارتس» أمس، إلى أن «التفاهات المبرمة مع الإيرانيين هي خطأ تاريخي وستؤدي إلى اتفاق سيئ وخطير». وبحسب كلامهم، فإن «اتفاق الإطار يمنح الشرعية الدولية للبرنامج النووي الإيراني، الذي يهدف فقط إلى إنتاج قنبلة نووية».

وأشارت «هارتس» إلى أن المسؤولين الإسرائيليين هاجموا الولايات المتحدة والدول الخمس الأخرى الشريكة في تفاهات لوزان، واصفين الصفقة بأنها مجرد «تراجع أمام الإملاءات الإيرانية» وأنها لن تؤدي إلى برنامج نووي سلمي، بل إلى أهداف عسكرية. وبحسب المسؤولين، فإنه يجب أن يكون هناك بديل للاتفاق الحالي، وليس بالضرورة حرباً، بل اتفاق آخر يفك البنى التحتية للبرنامج النووي الإيراني، ويطلبها بوقف عدوانها وإرهابها في المنطقة والعالم.

وأشارت الصحيفة إلى أن المملكة الهاشمية بين أوباما و نتنياهو، التي جاءت في أعقاب الكلمة التي ألقاها الرئيس الأميركي بعد أقل من ساعة على إعلان تفاهات لوزان، كانت صعبة وقاسية جداً، إذ أعرب نتنياهو عن معارضة شديدة لاتفاق الإطار مع الإيرانيين، واعتبره خطراً يهدد إسرائيل والمنطقة والعالم، مستشهداً بكلام صدر في الأسبوع الماضي عن أحد الجنرالات الإيرانيين، قال فيه إن «القضاء على إسرائيل ليس قابلاً للتفاوض».

التزامه بتعهداته، حيث يجب أن تكون بنود الاتفاق صريحة ومضمونة، الأمر الذي يمهد للخطوات التالية. رابعاً، الوضوح في التعابير المستخدمة وعدم وجود ثغرات لغوية تسمح للطرف المقابل بتأويلها وتفسيرها بخلاف ما تم الاتفاق عليه. ولهذا، كان وجود متخصصين لغويين ضرورياً على طاولة المباحثات، لدراسة البنود كلمة كلمة لضمان تطبيقها حرفياً.

خامساً، الخطوط الحمراء، من بينها موضوع تخصيب اليورانيوم والعمل على تطوير المشروع النووي، يجب أن تكون خارج التسويات. وهنا يمكن الحكم على نجاح الاتفاق بقدر المكتسبات الإيرانية التي حققتها من دون المساس بالخطوط الحمراء. سادساً، إمكانية العودة إلى ما قبل الاتفاق. هنا تكمن النقطة الأساسية في تقييم أي اتفاق والقدرة الإيرانية بالعودة إلى ما قبله، أي في حال عدم التزام الطرف الآخر، كم سيستغرق من الوقت لتحتجز إيران من الالتزامات التي تعهدت بها، والعودة بالمشروع النووي إلى الوضع الحالي، أي إلى ما قبل اتفاق جنيف النووي. وهنا تحدّد قيمة الاتفاق ونجاحه في حال كانت البنود تسمح بالعودة السريعة إلى الأنشطة النووية إلى ما قبل الاتفاق.

بناءً على ما تقدم، هناك العديد من النقاط - بحسب معنيين خاضوا أكثر من عشر جولات مباحثات نووية - يجب أن تكون في الاتفاق النهائي وأخرى يجب تجنبها. النقاط التي يجب أن يحويها أي اتفاق لوصفه بالاتفاق الجيد إيرانياً:

1. يجب أن ترفع كل العقوبات بشكل فوري بعد توقيع الاتفاق والتزام إيران

بتعهداتها. 2. ضرورة أن تكون المواعيد المقررة لتنفيذ الاتفاق واضحة وصريحة وغير قابلة للتعديل. 3. وجوب أن يشمل الاتفاق إقراراً باستكمال الأنشطة النووية بشكل اعتيادي، بعد نفاذ موعد الاتفاقية. 4. يجب على الاتفاق النهائي أن يقر بحق تخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووي. 5. أن يتضمن الاتفاق بنوداً جزائية، في حال إخلال السداسية الدولية بأي من بنود الاتفاق.

6. التأكيد على إمكانية استكمال الأنشطة النووية بشكل عادي مستقبلاً. 7. يجب أن يسمح الاتفاق بتخصيب اليورانيوم والوصول إلى قدرة مئة وتسعين ألف «سو»* 8. أن يكون ما يقدمه الجانب الإيراني على مستوى ما سيحصل عليه من قبل السداسية الدولية.

إذاً، ما سبق هو ما يجب أن يتضمنه الاتفاق النهائي وفق التحليل الإيراني، أما

البنود التي يجب ألا تكون في الاتفاق: 1. يجب عدم وضع شروط على الأبحاث وتطوير أجهزة الطرد المركزي وأن يعترف بها رسمياً بشكل كامل. 2. أن لا ينص الاتفاق على الخوض في أي من المجالات الدفاعية الإيرانية، وخصوصاً الصاروخية مستقبلاً. 3. يجب أن لا ينص الاتفاق على خفض العمل بمفاعل أراك للمياه الثقيلة بما يؤدي إلى تعطيله، بعد إعادة هيكلته. 4. يجب أن لا تكون نسبة وحجم اليورانيوم المخضّب أقل من احتياجات البلاد. 5. لا يمكن أن يحرم الاتفاق إيران من أي حق تنص عليه معاهدة الحد من الانتشار النووي.

6. يجب أن لا يتضمن الاتفاق أي فقرة أو كلمة أساسية مبهمّة تفسر لاحقاً خلافاً للاتفاق.

7. أن لا تنص الاتفاقية على تحويل منشأة «فردو» إلى منشأة غير تخصيب اليورانيوم بعد نفاذ مهلة السنوات العشر. 8. يجب أن لا يربط موضوع تنفيذ البنود غربياً بمبدأ بناء الثقة إيرانياً، بل على أساس التنفيذ المتزامن.

إذاً، معايير وبنود على المفاوضات الإيراني أن يتبناها، مكونات طرحها أشخاص خارج الإطار التفاوضي في لوزان، ولكنهم عملوا لسنوات في صلب الملف النووي، لتبقى العبرة من المباحثات في التوصل إلى حل نهائي سيكون الحكم عليه، بعد توقيعه نهاية شهر حزيران المقبل.

* «سو» هي وحدة قياس عمل أجهزة الطرد المركزي،

كالات «والدفوات» وهي اختصار لكلمة

SWU «Separative Work Unit»